النائب والدواوين

مظفر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

أول العمود: بقي لنا من المؤسسات النظيفة اثنتان... ديوان المحاسبة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية.

***

حال عضو مجلس الأمة الكويتي يرثى لها، خصوصا مع تكبير «أو تعديل الدوائر»، فالدواوين التي ينبغي زيارتها تزايدت بشكل يشبه القطر في تكاثره، لاسيما مع نظام الدوائر الخمس.

ففي زمن الدوائر الـ25 كان العدد المطلوب زيارته معقولا، لكن اليوم الحال اختلفت تماما، فالدائرة الواحدة أصبحت تضم ربما أكثر من 500 ديوانية بين معروفة وأخرى من نوع «ديوانيات المصالح»! ويجبر النائب على تلبية ما تعينه صحته على زيارتها راغبا أو مرغما من أجل كسب ود المرشحين، هذا إضافة إلى عبء الناخبات، حيث يتسابق النواب في كسب تأييدهم بدعوتهم بين الحين والآخر إلى لقاءات ودية واجتماعية.

وهذه إشكالية حقيقية ربما يشعر أحدنا فيها عندما يتحدث مع النواب بشأنها، فبعضهم يشعر بالغثيان كونه قد تحول إلى مراسل لتلبية طلبات بعض الناخبين التي لا تنتهي، والتي تقلل من الدور المنوط بالنائب كما هو مرسوم له في الدستور، فتجده من دون مقدمات يتوسط لمجرم في مخفر، أو يزور مسؤولا لترقية ناخب في منطقته، أو يتوسط لنقل طفل من روضة إلى أخرى، إلى آخر الطلبات التي لا تنتهي... فالناخبون لا يرحمون.

وأمام هذه المشكلة الكبيرة التي أجبرت عددا من النواب على الاعتزال وترك العمل البرلماني بات النواب يصرفون جزءا يسيرا من وقتهم على وظيفتي الرقابة والتشريع بسبب استهلاك الناخبين لهم، وأصبح التفكير الجدي في تشريع قانون الأحزاب أكثر إلحاحا من ذي قبل.

فالدوائر تضخمت من السكان ومشاكلهم الخاصة، وبالتالي فإن صيغة الأحزاب باتت الأنسب للتواصل مع الناخب من خلال المقار الحزبية الموزعة على الدوائر، بحيث تسد عن زيارة الدواوين وصرف الوقت على مجاملة أصحابها. والأهم من ذلك هو تبسيط الإجراءات في الوزارات الخدمية التي أصبحت تعرقل إنجاز المعاملات، وتجبر الناخب للتوسط لدى ممثل دائرته وإشغاله بتوافه الأمور، وهذه مهمة الحكومة بالدرجة الأولى.

اطلعت على دليل صحيفة «القبس» الخاص بالديوانيات في الكويت، والذي أهدته لمشتركيها... فوجدت أن الأعداد مخيفة، ولا يمكن أن تستقيم حياة النائب ووظيفته مع هذا الجو المشحون بالبروتوكول والمجاملة، فأعداد الدواوين في كل منطقة كبيرة جدا، وتزايد أعدادها أصبح موضة على طريقة «لكل فريج ديوانية»، وهو وضع أدى ببعض النواب إلى التحايل على هذا الوضع بالسفر في مهمات برلمانية بشكل مستمر «لزوم النحشة من الناخبين».

علاقة الناخب بالنائب مشوهة؛ فالأول يضغط ويطلب... ويجهل مهمة عضو المجلس، والثاني يجامل من أجل الأصوات، ولا حل لذلك إلا بالأحزاب وإصلاح الوزارات ومنع الواسطة.

جماعة الدعوة والتبليغ على الطريقة المسيحية

فهد راشد المطيري
fahad.rashed@gmail.com

إذا كنت تسكن في بيت في أوروبا وسمعت جرس الباب مساء يوم الأحد، فإن هناك احتمالا كبيرا أن يكون الزائر عبارة عن مجموعة دينية ترغب في انضمامك إلى طريق المسيح، وهي مجموعة لا تختلف كثيرا عن جماعة الدعوة والتبليغ في مركز صبحان، مع بعض الفوارق المتعلقة بالشكل الخارجي والخلفية الثقافية! عندما تزورني إحدى هذه المجاميع المسيحية، فإن فرصة السماح لهم بالدخول إلى بيتي تعتمد على أعمارهم، فإن كان من بينهم شخص واحد فقط دون سن الثلاثين، أذنت لهم بالدخول، وإن كانوا جميعا قد تجاوزوا سن الثلاثين، أسارع إلى الاعتذار عن عدم قدرتي على استقبالهم! قد يبدو معيار الضيافة هذا مجحفا وغير علمي، ولكني أميل إلى الاعتقاد بأن الحوار حول موضوع الدين مع من هم دون سن الثلاثين أجدى بكثير من الحوار مع من تجاوزوا هذه السن، ذلك أن طبيعة النصف الثاني من حياة الإنسان تعتمد على طبيعة النصف الأول، كما أن المثل الإنكليزي يقول: «لا تستطيع أن تعلم الكلب العجوز حيَلا جديدة»!

يعتمد الحوار المثمر على شرطين: الأول، هو وجود أرضية مشتركة للحوار، والثاني، هو وجود تكافؤ بين قابلية الإقناع و قابلية الاقتناع. لا أحبذ، شخصيا، إضاعة الوقت في حوار عقيم لا يفضي إلى شيء مفيد، خصوصا عندما يكون حرص الطرف الآخر على الإقناع أكثر من حرصه على الاقتناع! لا يتحقق هذان الشرطان عادة حينما يتعلق الحوار بموضوع الدين، لكن بالرغم من ذلك، أعترف بأنني قضيت وقتا ممتعا مساء يوم الأحد الماضي بصحبة شاب وفتاة جاءا إلى بيتي طمعاً في هدايتي إلى طريق المسيح!

يبدو لي أن مراكز التبشير في الغرب تصرف أموالا طائلة في سبيل إعداد كوادرها، ويبدو لي أيضاً أن هذا الإعداد لا يقتصر فقط على عملية الإلمام التقليدي بتعاليم المسيح. إن أكثر ما أثار دهشتي في حوار يوم الأحد الماضي هو أن ضيفيّ على اطلاع جيد بفروع المعرفة غير التقليدية، وهو ما يفتقر إليه الغالبية من دعاة الدين من المسلمين، مع الأسف الشديد. أقول «مع الأسف الشديد» ليس من باب الرغبة في نجاح مشروعهم الدعوي، بل من أجل أن يكون الحوار معهم مثمراً على الأقل!

قلت للشاب إن كتاب الإنجيل لن يصمد أمام أبسط قوانين المنطق، وأعني بذلك قانون التناقض الذي ينص على التالي: إما أن تكون «أ» صحيحة، وإما أن تكون خاطئة، ومن المستحيل منطقيا أن تكون «أ» صحيحة وخاطئة في الوقت نفسه». لم يبد الشاب أي اعتراض على قولي، بل إنه ذهب إلى حد القول إن علم المنطق يتطلب أن تكون لكل جملة خبرية قيمتان فقط، إما صحيحة وإما خاطئة، وهذا الشرط بحد ذاته كفيل بإقصاء قسم كبير من الإنجيل خارج دائرة المنطق! عندها تدخلت الفتاة لتقول: «قد لا يصمد الإنجيل أمام قوانين المنطق، ولكن هل صمد منطق «فريجه» أمام مفارقة «برتراند رسل»؟ وهل صمد برنامج «هيلبرت» الرياضي أمام إثبات «غودل»؟! تجادلنا طويلا حول هذه النقطة، ثم انتقل بنا الحديث إلى «الوضعية المنطقية» و«حلقة فيينا»، ولم يخطر في بالي قط أن يبدأ الحوار بمناقشة كتاب الإنجيل لينتهي بمناقشة آخر كتاب لـ«تشومسكي»!

لقد كانت أمسية حافلة بالتمارين العقلية، وزاخرة بالحجج المنطقية والحجج المضادة. كان حوارا ممتعا ومفيدا وطريفا أيضا، وفوق ذلك كله، كان حوارا متسامحا! لم أسلك طريق المسيح، ولم يسلكا طريق المنطق، لكن الحوار المثمر لا يشترط أن تكون النتيجة إما فوز أو خسارة، يكفي فقط أن تكون هناك لغة مشتركة، وإخلاص في طلب الحقيقة! قد يحتاج معظم دعاة المسلمين إلى بضع سنين للإلمام بفروع المعرفة غير التقليدية، لكن كم من القرون سيحتاجون كي يتعلموا مبدأ التسامح؟

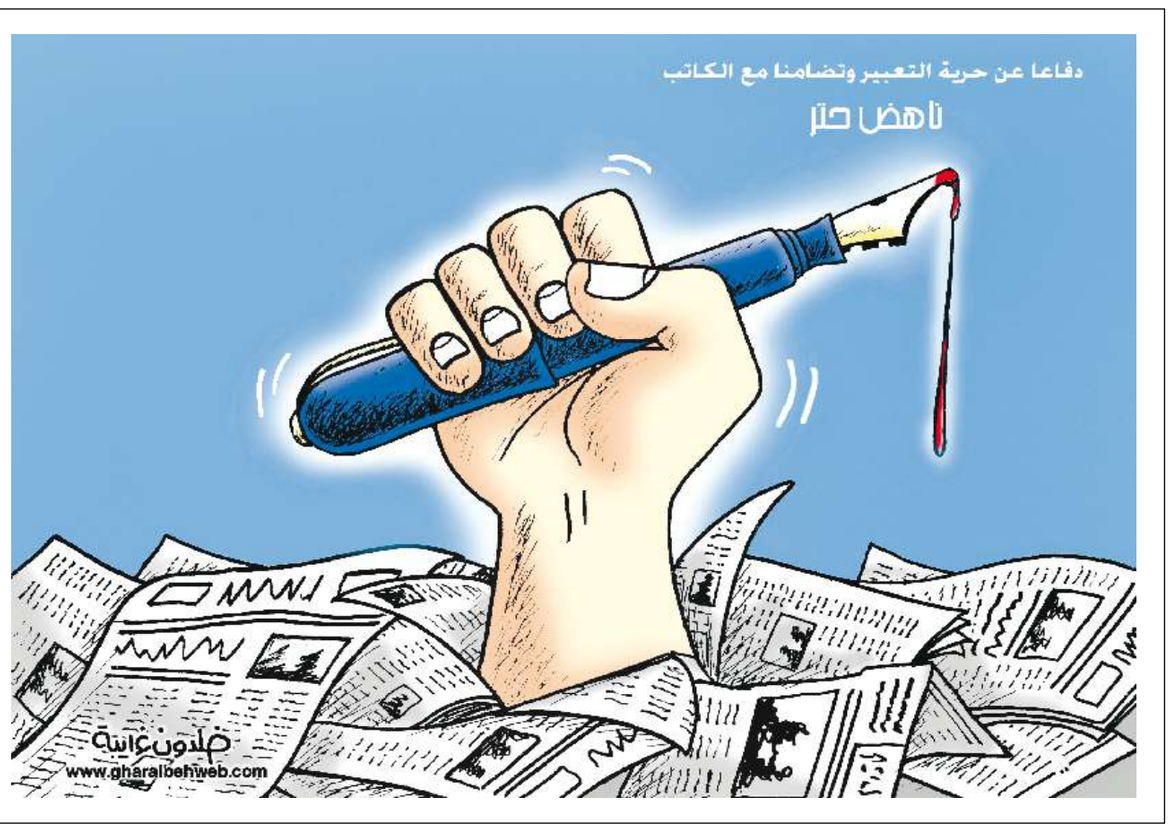

عملاء إيران والعراق ... ما أشبه الليلة البارحة!

سعد العجمي
alajmi@mbc.ae

نعم ياسادة بيننا من يضمر لنا الشر، وحولنا من يريد بنا سوءا، منهم إيرانيون، ومنهم عراقيون، ومنهم غير ذلك... نعم نصرخ بها لقيادتنا وحكومتنا، فلا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيهم إن لم يسمعوها قبل فوات الأوان.

شخصيا لم أكن في انتظار تأكيد السياسي الإيراني المنشق عادل الأسدي عن وجود عملاء لإيران في الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه حقيقة لا يجهلها أي مراقب للأحداث، ولا من يملك الحد الأدنى من قراءة تاريخ المنطقة، خصوصا الأنظمة الشمولية في دولها كما في إيران والعراق حتى إن صبغت تجاربهما الحديثة بالمزيد من «مساحيق تجميل» الديمقراطية.

بغض النظر عن صحة العدد «المهول» للعملاء الإيرانيين في الكويت، الذي ذكره النائب ناصر الدويلة والبالغ خمسة وعشرين ألفا، وعن ماهية تلك العناصر التي تحدث عنها الأسدي في تصريحه الذي نقلته «رويترز» وعن مهامها التي تنقسم إلى قسمين، وصف أحدهما بالخطير، وهو المتعلق بزعزعة الأمن والسلم في الدول التي يتواجدون فيها، عبر تصفيات وتفجيرات واغتيالات، فإن هذه التسريبات، حتى إن اتخذت حجماً أكبر من حجمها الطبيعي، تدق نواقيس الخطر، وتحتم اتخاذ الكثير من الاحتياطات الأمنية وتقديم سوء النية على حسنها فيما يتعلق بالقيادة الكويتية عند تعاملها مع الآخر.

كلنا نتذكر السنوات القليلة التي سبقت الغزو العراقي الغاشم، عندما تحولت السفارة العراقية في الكويت إلى مرتع خصب لاستخبارات نظام صدام حسين عبر ستة آلاف دبلوماسي يعملون تحت مسميات وهمية، ناهيك عن عناصر استخباراتيه بالآلاف كانت تعمل من مهنة زبال إلى سائق تاكسي، إلى صحفي، وصولا إلى العمل في أكثر وزارات الدولة أهمية وحساسية كالدفاع والداخلية.

يبدو أن عدم التعلم من التاريخ والتجارب هي سمة كويتية بامتياز، هكذا يقول واقعنا عام 2008 ، حيث بات الوضع مشابها لما كنا عليه عام 1990، مع هذا التواجد غير المبرر للعمالة الإيرانية على أراضينا، وتلك الزيارات- من دون داع- التي تقوم بها وفود عراقية رسمية وغير رسمية للكويت، يمكث بعض أعضائها بطريقة أو بأخرى في بلدنا وتحت رعاية من قبل عدد من مؤسسات الدولة الرسمية.

بحكم عملي أتلقى عددا من الاتصالات بين فترة وأخرى من أشخاص لا أعرفهم، يقولون إن هناك شخصيات عراقية في الكويت، يمثلون جهات سياسية لم أسمع بها من قبل، يرغبون في إجراء بعض المقابلات الصحفية للحديث عن أحداث المنطقة، دائما اعتذر عن تقديم هذه الخدمة، لكنني أسأل نفسي عن تلك الشخصيات ولماذا هي في الكويت تحديداً؟ ومن دعاها في الأصل؟ وماهو المبرر من تواجدها بيننا؟ فهي بحكم واقعنا السياسي والأمني وكذلك الاجتماعي في الكويت، مثيرة للريبة والشك.

لست هنا كي أشكك في أشقائنا في إيران أو العراق، لكن واجبي الوطني يفرض علي أن أضع النقاط على الحروف، فحسن النية دائما هو سمة السذج وأنصاف الرجال، والأمر متعلق بأمن بلدي وقيادتها واستقرارها، لذا فإنني ملزم بالقول، إن على قيادتنا السياسية وعلى شعبنا استشعار ما يدور حولنا في هذا الإقليم الذي يوشك أن يتحول إلى برميل بارود بين لحظة وأخرى... نعم ياسادة بيننا من يضمر لنا الشر، وحولنا من يريد بنا سوءا، منهم إيرانيون، ومنهم عراقيون، ومنهم غير ذلك... نعم نصرخ بها لقيادتنا وحكومتنا، فلا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيهم إن لم يسمعوها قبل فوات الأوان.

«مو بالكلام»

أحمد عيسى
ahmad.3ssa@hotmail.com

منذ خمس سنوات أخذت وتيرة التنمية تتصاعد في المنطقة، مخدومة بارتفاع أسعار النفط، وتنامي المداخيل السنوية لدول الخليج، إلى جانب هدوء الأوضاع الإقليمية، بعد سقوط نظام صدام حسين، وتحسن مستوى الأمن، وتحصن الدول ضد العمليات الإرهابية، ناهيك عن الاستقرار السياسي الذي تكفله أنظمة حكم، تبنت مشاريع تنموية عملاقة في دولها، ما أكد جديتها، بينما فضلت الكويت مقابلة النهضة الخليجية بالانزواء بعيدا، والاكتفاء بالتصريحات الورقية.

في المملكة العربية السعودية أطلق الملك عبد الله بن عبد العزيز مشروعه الاقتصادي المرتكز على إنشاء خمس مدن اقتصادية وصناعية، تحتوي موانئ ومواقع تخزين تستقطب كبرى الشركات الخدماتية والاستثمارية، بما سيخلق فرص عمل للشباب السعودي، إلى جانب إطلاق مشروع مواز يهدف إلى رفع المستوى التعليمي للشباب، من خلال ابتعاثهم لاستكمال دراساتهم العليا في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية، في خطة استهدفت حتى الآن 25 ألف سعودي ممن لم يكملوا الخامسة والثلاثين من العمر، ناهيك عن مشروع طموح لجعل المملكة ضمن أول 10 دول على مستوى العالم في التنافسية، خلال عشر سنوات، مضى منها 3 حتى الآن، تمكنت المملكة فيها من أن تصبح ضمن أول خمسين دولة في العالم.

ننتقل من الرياض إلى مملكة البحرين، حيث تبدو خطوات الملك حمد بن عيسى الهادفة لتحويل المنامة إلى مركز مالي إقليمي واضحة للعيان، ويرافقها حزمة قوانين تفسح المجال أمام المستثمر الأجنبي لدخول السوق البحريني، والانطلاق منه إلى العالمية، ما يكفل تحريك دورة الاقتصاد، وضمان استقرار الوضع المالي للمملكة، فتحولت البحرين من أفقر دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أغناها بحجم الاستثمار الأجنبي وتدفقات السيولة النقدية.

من المنامة إلى دبي، التي تنتظر افتتاح أكبر برج في العالم، والذي يعد خاتمة الجزء الأول من رؤية الشيخ محمد بن راشد، الهادفة في جزء منها إلى تحويل دبي إلى عاصمة عالمية لرجال الأعمال ومجتمع الاقتصاد، الذي ستخدمه مدن إعلامية وطبية وتكنولوجية، وهو ما استلزم في جانب ما تعزيز معايير الشفافية على مستوى التعامل الحكومي، ورفع مستوى رقابة الدولة على القطاع الخاص، بعد أن مهدت الإمارة الأرضية المناسبة للاستثمار بقوانين حازمة التطبيق.

فضلت أبوظبي، بقيادة الشيخ خليفة بن زايد أن تكون مقصدا للثقافة والفن، كونهما يرفدان الاقتصاد، ووازنت بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الفرنسية، فأنشأت متحف اللوفر، بنسخته الخليجية، وأسست فرعا لجامعة السربون، أعرق الجامعات في العالم، إلى جانب اعتزامها إطلاق مشروع تأسيس استديوهات هوليوود في أبوظبي، لتكون الأضخم في العالم بعد تلك الموجودة في مقرها بلوس أنجلوس.

قطر، وبإشراف مباشر من أميرها الشيخ حمد بن خليفة، اختارت التعليم والرياضة والصحة، متيقنة من أن ذلك سيسهل تدعيم اقتصادها، فراحت ترسم مشروعها لتكون قبلة الراغبين بالاستثمار في هذه المجالات، ما يضمن لها موطئ قدم في العالم بعد حين، فكانت أول دولة خليجية تستقطب الجامعات العالمية، والأكاديميات الرياضية، إلى جانب المستشفيات والمؤسسات الطبية الرائدة.

سلطنة عمان، بقيادة السلطان قابوس، أثرت الحفاظ على التراث، كعلامة تقدم بها نفسها إلى العالم، ورافق ذلك الاهتمام بالسياحة، بهدف تحويل السلطنة إلى مقصد سياحي، يستقطب الراغبين بالتعرف على مجتمعات المنطقة عن قرب، فكان أن تحول دخل الدولة من السياحة إلى بند مهم في ميزانية السلطنة.

المتابع للتغيرات الحادثة في إمارات الخليج العربي خلال السنوات الأخيرة، المقاربة لنا ثقافيا، والمشابهة لنا اجتماعيا، يرى أنها تتقاسم تبني مشاريع تنموية ثقيلة الوزن، عدا الكويت التي اكتفت بلقب الريادة، وفضلت الاعتماد في مشروعها التنموي على تصريحات صحافية، والتسويق لأفكار لم تدرس جدواها حتى الآن، وسأكتفي هنا بمرارة المقارنة، وحرقة الانتباه، لأن التنمية التي نريدها في الكويت «مو بالكلام»، ولمن يرغب بالاستزادة، عليه انتظار خطة الحكومة الشهر المقبل.

بسام عبدالرحمن العسعوسي

«الوزير المحصن!!»

أنا على يقين من أن وزير الشؤون بدر الدويلة لن يتعرض لأي مساءلة سياسية، فهو محصن من جميع الاتجاهات ومرتبط ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة بشبكة من الموانع والحواجز القادرة على صد هجمات وقذائف النواب... فمن المعلوم جيداً للجميع أنه شقيق النائب السابق والقيادي البارز في حركة الإخوان المسلمين مبارك الدويلة، وهذا يعني بالضرورة أن «حدس» ستقف بكل ثقلها ومعداتها وجيوشها إذا ما تعرض شقيق أحد قياديها لأي هجوم أو «اعتداء»، هذا أولا، أما ثانيا، فالوزير الدويلة هو أيضا شقيق للنائب ناصر الذي يحاول هذه الأيام أن يتقمص شخصية النائب مسلم البراك بالصراخ والصوت العالي بعد أن أخفق العضو السابق أحمد الشحومي في تقمصها، وهو في النهاية -أي الوزير- ينتمي إلى قبيلة لديها عدد لا بأس به من الأعضاء، وترتبط بحلف مع مجموعة من القبائل في المجلس، فهي من ناحية مرتبطة بحلف مع قبيلتي المطران والعجمان، وعنوان هذا الحلف البارز وأحد شروطه «مالكم شغل بولدنا ومالنا شغل بولدكم»، وللتدليل على ما نقول تابعوا فقط صمت مسلم البراك عن ملف ما يسمى بأزمة «الفيفا».

ومن ناحية أخرى مرتبطة بحلف قديم مع قبيلة العوازم لا يمكن إخفاؤه أو نكرانه.. وهذا التحليل عزيزي القارئ ليس من عنداياتي بل هو ما قد أثبتته التجارب والأعراف النيابية على وجه القطع واليقين في الآونة الأخيرة.. بعد أن تم ذبح الدولة على قارعة الطريق.

في ظني أن الوزير بدر قد أخفق إخفاقا شديداً في حل ومعالجة أهم ملفين «ملف الرياضة وملف العمالة» فهو في ملف الرياضة انتصر، ولا يزال، لأبناء الأسرة الحاكمة، وغلّب مصلحتهم على مصلحة الدولة وقوانينها وسمعتها في المحافل الدولية، وفي ملف العمالة لم يجرؤ على كشف أسماء الأشخاص والشركات التي تتاجر بالبشر، وبات من الواضح بجلاء أن هؤلاء الأشخاص والشركات أكبر كثيراً من أن يتّخذ معالي الوزير بحقهم أي عقوبة، ويريد أن يرمي ذلك الملف بأكمله من ملعبه إلى ملعب النيابة العامة... فلقد ظهر في الجلسة غير العادية المخصصة لمناقشة موضوع العمالة بنغمة جديدة لم نسمعها من أي وزير، فهو يطالب الأعضاء هكذا «وبالفم المليان» بأن يكشفوا عن أسماء الشركات والأشخاص المتاجرين بالبشر، ونسي أنه هو الذي يجلس على كرسي الوزارة، وهو الذي يرأس الجهاز التنفيذي والإداري والرقابي، وهو من يملك المعلومات والأسرار والوثائق، وهو الذي اطّلع على خبايا الملفات وما تخبئه من فساد ورشاوى.

قديما قالوا «المكتوب يقرأ من عنوانه» وقد قرأنا عنوان وزير الشؤون الذي آثر السلامة، ولا أدري كيف سيكمل مدته على كرسي الوزارة من دون أن يعالج الملفات القابعة على مكتبه... وهو إن داخله شيء من الطمأنينة فيما ذكرناه سابقا من عوامل تعينه على البقاء جالسا على الكرسي إلا أنه لا عاصم له من الاحتراق السياسي، ولا أدري شيئا عما يخبئه المستقبل لبدر الدويلة من صعوبات، فهل سيدوم شهر العسل؟ وهل سينجو من مخالب فرسان المجلس؟!

كيشور محبوباني*

المعجزة الديمقراطية في إندونيسيا

PROJECT SYNDICATE

إن المعجزات مازالت تحدث في عالمنا المعاصر. فمنذ عشرة أعوام، حين خربت الأزمة المالية الآسيوية اقتصاد إندونيسيا، تكهن عديد من الخبراء بأن البلاد سوف تعاني عدم الاستقرار، بل وحتى الانهيار. ولكن إندونيسيا، البلد الإسلامي الأكثر ازدحاماً بالسكان، خرج من الأزمة وقد أصبح منارة للحرية والديمقراطية في العالم الإسلامي. ولكن ماذا حدث؟ وكيف لم ينتبه العالم إلى ذلك؟

إن القصة معقدة بقدر تعقيد إندونيسيا ذاتها. كان الخبير الرائد في شؤون إندونيسيا، بنديكت أندرسون، قد أرجع الطبيعة التي تتسم بها إندونيسيا إلى ثقافتها الجاوية الأساسية، وبصورة خاصة التقاليد الدينية المرتبطة بفن تحريك العرائس «وايانج». يقول أندرسون: «على النقيض من الديانات الكبرى في الشرق الأدنى... فديانة الوايانج ليس لها نبي، ولا رسالة، ولا كتاب مقدس، ولا مُخَلِّص... وهذا التنوع الذي لا ينتهي والفردية الصارخة التي تتسم بها شخوصها الدرامية يشيران إلى أن «الوايانج» تعكس تنوع وتلون الحياة البشرية كما يستشعرها أهل جاوه...». أو نستطيع أن نقول باختصار إن الثقافة الجاوية تساعد إندونيسيا في التعامل مع الأصوات المتنوعة العديدة التي تبرزها الديمقراطية الجديدة.

هناك أيضاً التقليد الإندونيسي القوي المتمثل في حل الخلافات من خلال «المشاورة والإجماع». لا شك أن هذا التقليد لم ينجح في منع العنف في كل الأحوال، وبصورة خاصة أعمال القتل التي أعقبت انقلاب عام 1966 ضد الرئيس سوكارنو. ومنذ عشرة أعوام، أثناء الأزمة المالية، اندلعت من جديد أعمال الشغب المناهضة للصينيين، الأمر الذي دفع العديد من الصينيين إلى الفرار من البلاد.

ولكن اليوم عاد أغلب هؤلاء الصينيين الذين فروا. ففي تطور غير عادي، سُمِح للغة الصينية، التي ظلت خاضعة للقمع عقود عدة من الزمان، بالتعبير الحر. وفي المقابل، دعونا نتخيل تركيا، الدولة العضو الأكثر تقدماً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد سمحت للغة الكردية والثقافة الكردية بالتعبير الحر.

يبدو سجل إندونيسيا أكثر إذهالاً حين نقارنه بسجل الولايات المتحدة. فالأميركيون يفسرون ارتداد بلدهم عن الديمقراطية بالإشارة إلى هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية. ولكن الإرهاب ضرب إندونيسيا أيضاً، حيث جاءت تفجيرات بالي بعد عام واحد تقريباً، في الثاني عشر من أكتوبر 2002. ورغم ذلك نجحت إندونيسيا في تعضيد ديمقراطيتها. حتى أن منظمة «دار الحرية» (Freedom House) أعلنت في عام 2005 أن إندونيسيا انتقلت من «حرة جزئياً» إلى «حرة».

إن الرئيس سوسيلو بانبانغ يودهونو يستحق القدر الأعظم من الفضل في هذا النجاح المذهل. ففي ظل زعامته تم التوصل إلى حل سلمي للصراع الطويل المؤلم في إقليم اتشه. وبعضهم يُرجِع الفضل في هذا إلى التسونامي الذي ضرب البلاد في عام 2004، والذي قتل مئات الآلاف من الآتشيين. بيد أن التسونامي نفسه ضرب سريلانكا أيضاً، ومنذ ذلك الوقت تفاقم الصراع بين السنهاليين والتاميل.

إن الخطر الأعظم الذي يتهدد الديمقراطية في إندونيسيا اليوم يأتي من أميركا، رغم أن أغلب الأميركيين راغب في نجاح الديمقراطية في إندونيسيا. فمع ازدهار التكنولوجيا الحديثة، بات بوسع المسلمين في إندونيسيا أن يطلعوا بوضوح على المحنة التي يعيشها المسلمون في غزة، والنتائج المأساوية التي أسفر عنها الغزو الأميركي للعراق وأفغانستان، والصمت الأميركي حين قُصِفَت لبنان في شهر يوليو 2006. أصابت الحيرة العديد من كبار المسؤولين الأميركيين حين رفضت تركيا، الدولة العلمانية والحليفة القديمة لحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، السماح للقوات الأميركية باستخدام تركيا كقاعدة لغزو العراق. وإذا كانت المشاعر المعادية لأميركا قد اجتاحت المجتمع العلماني نسبياً في تركيا، فقد تجتاح المشاعر نفسها المجتمع الإندونيسي.

الحقيقة أن نُذُر الصراع، بين هؤلاء الذين يريدون لإندونيسيا أن تصبح أكثر ميلاً إلى الأصولية وأولئك الذين يريدون الحفاظ على الطبيعة المنفتحة المتسامحة للثقافة الجاوية، باتت تلوح في الأفق. والعجيب أنه على الرغم من رغبة العديد من الأميركيين والأوربيين في نجاح المسلمين المعتدلين في إندونيسيا (وجنوب شرق آسيا)، فإنهم كثيراً ما يتسببون في إضعاف موقف المعتدلين بانتهاج السياسات التي يرى المسلمون أنها معادية للإسلام.

إن موقف أميركا من تقديم المساعدات العسكرية لإندونيسيا ليس أكثر من مثال واحد من بين أمثلة عديدة. فلسنوات عديدة أصر بعض أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على انتهاج سياسة عقابية في التعامل مع إندونيسيا بقطع المساعدات العسكرية عنها وتقليص خطط التدريب العسكري للقوات الإندونيسية في الولايات المتحدة. ولا شك أن هذه السياسات العقابية لابد أن تضر بالمصالح الأميركية. ففي الأعوام الأخيرة، قدمت المؤسسة العسكرية الإندونيسية نموذجاً لبقية القوات العسكرية في العالم الثالث فيما يتصل بقبول التحول نحو الديمقراطية الكاملة. والآن لا يوجد تهديد بحدوث انقلاب في الحكم، ولقد عاد كبار الجنرالات الذين درسوا في الكليات العسكرية الأميركية إلى إندونيسيا كديمقراطيين متحمسين.

إنها لمأساة أن نسمح للجهل بمدى التغير الحاصل في إندونيسيا بتعريض تطورها الديمقراطي للخطر- ودورها كمنارة للحرية والأمل في العالم الإسلامي. وإننا لنتمنى في حالة فوز باراك أوباما بالانتخابات الرئاسية الأميركية أن يتذكر إندونيسيا المتسامحة، التي نشأ فيها، وأن يعمل على صياغة السياسات نحوها طبقاً لذلك.

* عميد كلية لي خان يو للتخطيط العام بجامعة سنغافورة الوطنية. وأحدث مؤلفاته كتاب بعنوان «نصف الكرة الأرضية الآسيوي: التحول الغامر في القوى العالمية نحو الشرق».
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

الجريدة. aljarida
يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر
منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 2257036 - 2257037 - 2257038
فاكس: 2257035
خدمة العملاء والاشتراكات: 828111
فاكس خدمة العملاء: 2252540
ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
www.aljarida.com
الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 2495104/5/6/7
فاكس: 2495107
التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 4919620 - فاكس: 4839487